

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2019/7  
7 October 2019  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
الدورة الأولى

عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

### مؤتمر وتوافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة

#### موجز

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أول مؤتمر دولي لها حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وقد عُقد هذا المؤتمر في بيروت يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 استعداداً للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اللذين يُعقدان برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويستند المؤتمر إلى الاستراتيجية التي أطلقها أمين عام الأمم المتحدة بشأن "تمويل خطة التنمية المستدامة 2030 (2018-2021)"، ويركز على دعم جهود الدول النامية، ولا سيما العربية منها، في حشد مصادر التمويل الوطنية والدولية المختلفة (الخاصة والعامة التقليدية وغير التقليدية) من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة والتحول من مفهوم التعبئة إلى التمويل المستدام. ويسلط الضوء أيضاً على التدابير اللازمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي لا تزال تتطور، من حيث الحجم والأنماط، وتقوّض القدرات الوطنية والإقليمية لتمويل التنمية المستدامة.

وقد ساهم المؤتمر في بلورة "توافق بيروت حول تمويل التنمية"، الذي يُعد الخطوة الأولى لتحديث الموقف العربي الموحد من خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، واستحداث أطر وطنية متكاملة لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني.

وتتضمن هذه الوثيقة تقرير مؤتمر تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة بالإضافة إلى توافق بيروت حول تمويل التنمية في المرفق. ولجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى الاطلاع على مضمون هذه الوثيقة وإبداء الملاحظات بشأنها.

-2-

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	5-1	.....مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	20-6	..... أولاً- الجلسة الأولى: الكلمات الافتتاحية
7	26-21	..... ثانياً- الجلسة الثانية: تمويل التنمية: تقييم التقدم والتحديات والفرص الناشئة
8	32-27	..... ثالثاً- الجلسة الثالثة: التمويل الخاص، والتعاون الدولي، والتجارة، والقدرة على تحمل الديون
9	38-33	..... رابعاً- الجلسة الرابعة: تعبئة الموارد المحلية والآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة
11	44-39	..... خامساً- الجلسة الخامسة: التدفقات المالية غير المشروعة (الدوافع والمحركات وقنوات الإيصال والتحديات الناشئة)
12	50-45	..... سادساً- الجلسة السادسة: التدفقات المالية غير المشروعة (الحكومة والفساد والجرائم العابرة للحدود)
13	57-51	..... سابعاً- الجلسة السابعة: التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتهرب من الضرائب وتجنبها
15	61-58	..... ثامناً- الجلسة الختامية للمؤتمر
16		..... مرفق- توافق بيروت حول تمويل التنمية

## مقدمة

1- عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أول مؤتمر دولي لها بشأن تمويل التنمية المستدامة في بيروت يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بهدف تقييم مختلف مسارات تمويل التنمية، وطرح مقترحات لتجاوز التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030). وركز المؤتمر على ضرورة التغلب على تحديات تمويل التنمية من خلال الحوار والتفاعل البناء بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الدوليين والإقليميين، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.

2- عُقد المؤتمر بناءً على مبادرة الإسكوا لدعم مجموعة دول الـ 77 والصين في صياغة خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2018 من أجل مواصلة السياسات المالية والاقتصادية العالمية مع خطة عام 2030 (الهدف الأول)، وتعزيز الاستراتيجيات والاستثمارات المعنية بتمويل التنمية على المستوى الإقليمي والوطني (الهدف الثاني)، وتسخير الابتكار المالي والتكنولوجيا الجديدة لتوفير فرص متساوية للحصول على التمويل (الهدف الثالث). وعقد المؤتمر على خلفية ما تواجهه البلدان جميعاً، ولا سيما النامية منها، من تحديات زادت وطأة أعباء التمويل والصعوبات في تأمين مصادر التمويل المختلفة (العامة والخاصة والمبتكرة والميسرة والائتمانية) على نحو مستدام. لذا، أصبح من الضروري التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها إحدى القنوات التي تستنفد التمويل المتاح للتنمية المستدامة.

3- تزامن انعقاد المؤتمر مع انطلاق التحضيرات لمراجعة خطة عام 2030 وجدول أعمال تمويل التنمية في إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والمندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتناول المؤتمر مستقبل المسارات الرئيسية لتمويل التنمية ومن بينها تعبئة الموارد المحلية، والتدفقات المالية الخاصة، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة، واستدامة المديونية، وركز على سبل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على المستويين الإقليمي والدولي.

4- أتاح المؤتمر منصة هامة لعدد من صانعي القرار في البلدان العربية، ورؤساء بلدان مجموعة الـ 77 والصين، والخبراء الإقليميين والدوليين، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة التحديات التي تواجه مسارات تمويل التنمية مثل تعبئة الموارد المحلية، والسياسات المالية والضريبية، والاستثمار العام والموارد الخاصة، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة والتكامل الإقليمي، والمديونية والقدرة على تحملها. وتناول المشاركون في المؤتمر أيضاً الأطر اللازمة للتغلب على المشاكل الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة وسبل كبحها بحلول عام 2030 حسبما يقضي به كل من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

5- ساهم المؤتمر في بلورة "توافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة" (المرفق) وفي اعتماد عناصر خارطة الطريق الإقليمية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وهي الوثيقة المقرر طرحها في ثلاث فعاليات دولية في عام 2019، هي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (في نيسان/أبريل 2019)، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (في تموز/يوليو 2019)، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (في أيلول/سبتمبر 2019).

## أولاً- الجلسة الأولى الكلمات الافتتاحية

6- استُهلَّ المؤتمر بكلمة ألقاها السيد منير ثابت، الأمين التنفيذي بالإنابة في الإسكوا، رحَّب فيها بالحاضرين وفي مقدمهم سعادة النائبة السيدة بهية الحريري ممثلة رئيس الوزراء اللبناني، ونائب أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والنائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي، ووزيرا مالية لبنان ومصر، وممثل محافظ البنك المركزي المصري ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمندوب الدائم لمصر في نيويورك الذي تتولى بلاده رئاسة مجموعة الـ 77 والصين (وهي أكبر تحالف للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الأمم المتحدة).

7- أشار السيد منير ثابت، الأمين التنفيذي بالإنابة في الإسكوا، إلى أن ثلاثة أعوام قد انقضت منذ إقرار أهداف التنمية المستدامة واعتماد خطة عمل أديس أبابا لحشد مختلف المصادر لتمويلها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، معتبراً أن تلك الفترة شهدت تغييرات أثرت سلباً على النمو والاستقرار في المنطقة. وأكد على أهمية تقييم مختلف مسارات تمويل التنمية المستدامة والوقوف على العوامل التي حالت دون تدفق التمويل اللازم للمنطقة. وذكر أيضاً أن الدول النامية تواجه مشاكل سياسية وأمنية وهيكلية زادت من صعوبة تأمين التمويل لمواجهة تحديات عاتية من بينها النزعة الحمائية الجديدة في الاستثمار والتجارة. وأثنى على جهود الرئاسة المصرية في الدفاع عن مصالح مجموعة دول الـ 77 والصين وعن مصالح الدول النامية على مدار عام حفل بالاجتماعات والمننديات الدولية.

8- شدد السيد منير ثابت على تزايد القلق بشأن عدم حصول الدول النامية على مصادر التمويل الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى تراجع معدلات الاستثمار الطويل الأجل وتغيُّر أنماطه (مع انتشار عمليات الاندماج والاستحواذ)، وارتفاع كلفة الائتمان وخدمة الديون، وارتفاع الكلفة المرتبطة بتعبئة التمويل محلياً وتأمينه وتحقيق استدامته من الخارج، واتساع فجوة التمويل بسبب النزاعات في المنطقة. ثم تطرق إلى التهرب الضريبي واعتبره فرصة ضائعة لتمويل التنمية. وفي ختام كلمته، أوضح أن الهدف من المؤتمر هو التوصل إلى توافق لتصحيح مسار تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، معرباً عن أمله في وضع خطة عمل لكبح التدفقات المالية غير المشروعة حسبما تقتضي خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة.

9- ألقى معالي السيد علي حسن خليل، وزير المالية في لبنان، كلمة أشاد فيها بتوقيت انعقاد المؤتمر في لبنان وبأهميته إذ يتيح منصة لأصحاب القرار من أجل مناقشة المتغيرات التي باتت تتحكم اليوم بالقرار المالي والسياسي. وتطرق إلى الأزمات العديدة التي طالت العالم العربي، مشيراً إلى أن البلدان الأعضاء في الإسكوا متأخرة كثيراً عن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث تحقيق التنمية المستدامة وتمويلها. ثم أوضح أن أسباباً عدة تعيق تمويل التنمية في المنطقة وعلى رأسها النزاعات المسلحة (في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن)، والتدخل الخارجي فيها، والتطرف والإرهاب، وأزمات الهجرة والنزوح، موضحاً أن الوضع يزداد سوءاً في غياب الإحصاءات الدقيقة لتقييم أثر هذه التحديات على فرص تمويل أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن المنطقة بحاجة إلى تمويل إضافي لمواجهة هذه الضغوط بما يزيد عن 3.6 تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لتقديرات الإسكوا.

10- وأضاف أن التدفقات المالية غير المشروعة تغذيها هشاشة الأمن والاستقرار، والاستغلال غير المشروع للموارد العامة والخاصة، وغياب الرؤية، وضعف الحوكمة، والفساد، والجريمة المنظمة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاحتيايل في التجارة الدولية والتهرب الضريبي. وذكر التدابير التي أُخذت في لبنان لمحاربة هذه الظاهرة ومن بينها سن القوانين والتشريعات والالتزام بالمعايير الدولية. وتطرق إلى أزمة النازحين التي أثقلت اقتصاد لبنان وإلى المساعدات التي حصل عليها لبنان للتعامل مع هذه المشكلة. وتناول الانكماش الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد اللبناني مؤكداً أنه يتطلب مزيداً من الجهود لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية عبر ترسيخ الروابط مع الدول الصديقة في المنطقة وخارجها. وختم كلمته بالدعوة إلى حشد الإرادة السياسية لتعزيز التنمية وتمويلها وتقوية مؤسسات الدولة وتطويرها.

11- قدّم السيد محمود محي الدين، النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي عرضاً عن تحقيق خطة عام 2030 وتمويلها على نحو مستدام عبر كبح التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها كلفة الفرصة البديلة للقضاء على الفقر وتطوير خدمات التعليم والصحة. واستهلّ عرضه بمقارنة بين الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت محدودة ومحصورة في مجال التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولاً بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشار إلى الصعوبات التي ترتبط بقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات كثيراً ما تكون غير متوفرة. وأوضح أن الدول التي تعاني من مشكلة المديونية هي أكثر الدول التي تشهد تسرباً هائلاً في التدفقات المالية غير المشروعة من مختلف قنوات تمويل التنمية بما فيها المساعدات الإنمائية الرسمية التي تجاوزت 140 مليار دولار. وأضاف أن حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وفقاً لتقديرات الإسكوا، تجاوز مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية.

12- أوضح السيد محمود محي الدين أن التدفقات المالية غير المشروعة تتبع مساراً ينبع من حالات معينة مثل التهرب الضريبي والاختلاس والفساد واستغلال المال العام، ويعتمد على استخدام وسائل وقنوات مشروعة أو غير مشروعة مثل غسل الأموال والتلاعب بالفواتير التجارية، ويصبّ في بيئة حاضنة مثل الملاذات الآمنة. وشدد على أن الوقاية، وفقاً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، هي الطريقة المثلى لكبح هذه التدفقات في منبعها، وأن الملاحقة قليلة الجدوى مقارنة بالوقاية من المنبع. وطرح حزمة من الإجراءات للتصدي لهذه التدفقات من بينها رفع الوعي، وتحسين المناخ العام أي منظومة الضرائب والاستثمار وإصلاح المؤسسات، واتخاذ إجراءات لتحسين الإدارة والبيئة المالية، وتوحيد الجهود في كبح هذه التدفقات على المستوى الدولي والإقليمي، وفرض العقوبات اللازمة.

13- ألقى السيد موكيسا كيتوي، نائب أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كلمة أشار فيها إلى أن تقديرات الإسكوا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة تتناغم إلى حد كبير مع الأرقام الصادرة عن أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. وحذر من تراكم التحديات التي تواجهها الدول النامية في تعبئة مصادر تمويل التنمية محلياً والتحديات الموازية الناجمة عن بيئة الاقتصاد العالمي غير المواتية، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وتحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتراجع العائدات على الاستثمار الخاص بفعل سياسات تقشفية تتخذها البلدان المتقدمة. وأشار إلى أن هذه الأزمات تزداد تعقيداً بفعل بيئة عالمية يسودها التوتر وحروب تجارية باردة بين الولايات المتحدة والصين تهدد سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

14- وأشار إلى أن تقارير المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تكشف عن نزيف في التمويل في جميع أنحاء العالم، وأن التدفقات غير المشروعة في المنطقة العربية - حسب تقديرات الإسكوا - أعلى منها في أقاليم جغرافية أخرى. وشدد على أن وقف هذه التدفقات غير القانونية (مثل التهرب الضريبي) وغير الأخلاقية (مثل التجنب الضريبي) أصبح شأنًا ملحاً، موضحاً أن الخسائر التي تتكبدها الدول النامية نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فيها بتحويل أرباحها إلى الخارج تُقدر بنحو 200 مليار دولار سنوياً.

15- أضاف السيد موكيسا كيتوي أن التطور التكنولوجي والتداول الإلكتروني للمنتجات وتكنولوجيا سلسلة السجلات (Blockchain) من شأنها أن تزيد من تعقيدات تتبّع هذه التدفقات ورصدها. وشدد في ختام كلمته على أهمية اتخاذ تدابير مثل وضع استراتيجيات للتمويل تنطلق من القاعدة، وتغيير قوانين الضرائب وربما فرض ضريبة حدودية على هذه الشركات، بحيث تدفع الشركات المتعددة الجنسيات ضرائبها في البلدان النامية حيث تحقق أعلى أرباحها بدلاً من تحصيل الضرائب على هذه الشركات في مكان تأسيسها أو في مكان الإفصاح عن البيانات الضريبية.

16- ألقى السيد أحمد سعيد خليل، ممثل محافظ البنك المركزي المصري ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، كلمة شدد فيها على أن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم الدول من موارد مالية هي بأمس الحاجة إليها لتحقيق النمو المستدام. وشدد على ضرورة كبح هذه الأموال من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية تُلزم القطاع الخاص بمراقبة المعاملات المالية والإبلاغ عن التدفقات غير المشروعة، الأمر الذي يتطلب التزاماً صادقاً من الدول التي تستقر فيها هذه الأموال بالاستجابة لطلبات استردادها من أجل مكافحة مخاطر انتقال الأموال المنهوبة. واستعرض عدة تدابير اتخذتها مصر لمواجهة هذه المشكلة أهمها مكافحة غسل الأموال، وإنشاء مجلس قومي للمدفوعات يختص بدعم طرق الدفع الإلكترونية وتحفيزها، ووضع نُظم أمانة للدفع ولمعرفة مصدر الأموال، ومكافحة الجرائم المالية.

17- تحدث معالي السيد محمد أحمد معيط، وزير مالية مصر، عن برنامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ عام 2016 سعياً إلى تحقيق نمو شامل ومستدام. وأوضح أن المؤشرات تدل على أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح في هذا الإطار، إذ ارتفع معدل النمو إلى 5.3 في المائة في عام 2018 وانخفضت معدلات البطالة إلى أقل من 10 في المائة. وحققت مصر فائضاً مالياً في ميزان المدفوعات لأول مرة منذ 15 عاماً وارتفع صافي احتياطيها من النقد الأجنبي متجاوزاً 45 مليار دولار، وهي جميعها عوامل تسهم في ازدياد فرص العمل، وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، وتنشيط القطاعات الضعيفة، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

18- أضاف وزير المالية المصري أن تطوير النظام الضريبي محوراً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، مشيراً إلى بعض التدابير التي اتخذتها مصر في هذا المجال مثل فرض ضريبة القيمة المضافة على غالبية الخدمات وخفض الإعفاءات. وذكر الجهود المبذولة لاستحداث ضرائب على التجارة الإلكترونية من أجل توسيع الوعاء الضريبي، والإجراءات التي اتخذتها مصر في سبيل مكافحة التهرب الضريبي مثل تبسيط المعاملات. وأشار إلى إنشاء وحدة لتقييم أهداف التنمية المستدامة وتحديد التكاليف المالية لتحقيقها، وتنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل بشأن تمويل التنمية المستدامة وتحديد الأموال اللازمة لتحقيق رؤية مصر 2030.

19- ألقى سعادة النائبة السيدة بهية الحريري، كلمة دولة رئيس الحكومة اللبنانية السيد سعد الحريري، منوّهة بعنوان المؤتمر الذي يضع الإصبع على الجرح. فليبنان، بوصفه دولة نامية، يحتاج إلى كافة موارده المالية، ما يتطلب وضع خارطة طريق لكبح التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة تسرب الأموال وإيجاد مصادر مالية جديدة للتنمية. وأشارت إلى أهمية بناء شراكات فعلية مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار من خلال إقرار القوانين وتحديث الأطر التشريعية التي تنظم عمل القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعددت المشاريع الإنمائية التي نفذها لبنان في إطار تشجيع التنمية، مؤكدةً على التزام لبنان بخطة عام 2030 رغم جميع التحديات التي يواجهها وعلى ضرورة تنسيق الجهود الوطنية ودمجها في البرامج والخطط التشريعية.

20- أشادت السيدة بهية الحريري بالتقرير الطوعي الذي قدّمه لبنان عن التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونبّهت إلى أن غياب الاحصاءات وقواعد البيانات الحديثة في هذا الإطار يعوق تتبّع مختلف مصادر تمويل التنمية وتعبئتها. وأشارت إلى أن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية تزيد من الأعباء التي تثقل لبنان، مشددة على أن التنمية لا تحصل من دون استقرار وأن الاستقرار غير ممكن من دون تنمية.

## ثانياً. الجلسة الثانية

### تمويل التنمية: تقييم التقدم والتحديات والفرص الناشئة

21- ألقى ميسر الجلسة السيد مروان بركات، مساعد المدير العام لمجموعة بنك عودة، كلمة تمهيدية أعرب فيها عن قلقه بسبب عدم ترابط التوسع المالي في السنوات الثلاث الماضية مع جهود تحقيق المساواة. وأشار إلى أن تمويل التنمية يواجه عدة تحديات قد تحرفه عن مساره، وأن جسامته التحديات الملقاة على عاتق دول المنطقة قد تحد من تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

22- ألقى سعادة السفير محمد إدريس، المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك والرئيس الحالي لمجموعة دول الـ 77 والصين، كلمة أشار فيها إلى أن خطة عام 2030 انطلقت في ظروف لا تساعد على تنفيذها، ولا سيما في ضوء الصراعات وتغيّر التوازنات الجيوسياسية وتفاقم أزمات المديونية. وأشار إلى أن التنسيق ضمن مجموعة دول الـ 77 والصين بات تحدياً كبيراً حيث أن التفاوت الاقتصادي بين دولها الأعضاء قد انعكس على مواقف المجموعة من مختلف مسارات تمويل التنمية. وشدد على ضرورة مواءمة مختلف مسارات خطة عمل أديس أبابا مع الأولويات الوطنية والخصوصيات الإقليمية، مضيفاً أن هذه الأولويات ينبغي تحقيقها من خلال تعبئة جميع مصادر التمويل ومواءمة الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي مع أهداف وطنية طويلة المدى من دون الارتكاز فحسب على تعبئة الموارد المحلية. وأشار إلى بعض المخاوف المتعلقة بتزايد النزعة الحمائية في التجارة والاستثمار، ووقوع الدول النامية في دوامة من الديون، والهدر المتزايد للموارد التي كان يمكن توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23- قدّمت السيدة لمياء المبيض بساط، مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، عرضاً تطرقت فيه إلى النواحي الإيجابية التي تحققت في تمويل التنمية، فذكرت أن معظم الاستثمارات تزايدت في عام 2017 رغم الأوضاع الاقتصادية الهشة في البلدان العربية. وأشارت إلى أن المنطقة العربية تخسر أموالاً بسبب الاحتلال والفساد والنزاعات وأساليب الحياة الباذخة، وعددت الفجوات التي ينبغي التعامل معها لتحقيق التنمية ومن بينها فجوة السلام، وفجوة الشمول والتنافسية، والفجوة المؤسسية. واستعرضت الوسائل والإجراءات اللازمة لسد تلك الفجوات.

24- استعرض السيد عمرو نور، مدير مكتب اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحول دون تعبئة موارد تمويل التنمية في العالم، موضحاً أن زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تثير القلق لا سيما لدى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتطرق إلى الآثار السلبية للتدفقات غير المشروعة الناجمة عن التهرب من الضرائب والتلاعب بالفواتير التجارية، وما تتطلبه من إجراءات لمعالجتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

25- تحدث السيد ستيفانو براتو، مدير جمعية التنمية الدولية ومنسق مجموعة المجتمع المدني المعنية بتمويل التنمية، عن أوجه عدم المساواة في تمويل التنمية، مشيراً إلى أن التمويل المتاح لا يفي بمتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن القيود المفروضة على الائتمان تتزايد رغم الفائض في السيولة العالمية، وأن الاستثمار بات يمتص الموارد بدلاً من توليدها. وتطرق إلى ضرورة إخضاع الاقتصاد الخفي للرقابة، موضحاً أن التنمية تتطلب إقرار السياسات وليس فقط توفير الأموال، ودعا إلى تغيير مسار تمويل التنمية كله بدلاً من تسريع النمط القائم لتمويل التنمية.

26- استعرضت السيدة توفى ماريا رايدنج، مديرة الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، سياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية القائمة على ضخ الأموال الرخيصة في البلدان النامية من خلال استثمارات عالية المخاطر ومن ثم استرداد الأرباح والأصول عند ارتفاع نسب الفوائد عليها، ما يؤدي إلى زوال عنصر الاستدامة في تمويل التنمية في البلدان النامية. وذكرت أن أوجه عدم المساواة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة ليس بسبب عدم توفر المال، بل بفعل التوزيع غير المنصف للثروات. وتطرق إلى التزام الدول المتقدمة بتخصيص نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، مشيرة إلى أن هذه النسبة لم تتحقق وأن الإبلاغ عنها لم يكن دقيقاً، ما أدى إلى المبالغة في القيم التي تظهرها البيانات الرسمية الخاصة بحجم مساعدات التنمية الرسمية.

### ثالثاً- الجلسة الثالثة

#### التمويل الخاص، والتعاون الدولي، والتجارة، والقدرة على تحمل الديون

27- ألفت ميسرة الجلسة السيدة جيسي طراد، مديرة قسم أخبار الأعمال في القناة التلفزيونية "إم تي في" اللبنانية، كلمة تمهيدية ذكرت فيها أن الديون العالمية كانت أحد المحركات الرئيسية للأزمة المالية في عام 2008، وأن تصاعد الديون اليوم ينذر مجدداً بالخطر. وأعربت عن قلقها بشأن التقدم البطيء في تنفيذ خطة عام 2030.

28- تحدث السيد سمير حمود، رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، عن العلاقات المالية التاريخية بين البلدان، مشيراً إلى أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي إلا أن هذا الوضع لم يساعد في نقل فوائد التنمية إلى الدول النامية، ومنها لبنان الذي يعتمد العملة المزدوجة. وأوضح أن الاقتصادات لم تعد تتعامل بالعملة الوطنية وحدها لا سيما في ظل العلاقة الطردية بين النمو والرسملة المالية، وشدد على أهمية التصدي للفساد وللتسربات المالية وعلى الدور المتزايد للحكومة اللبنانية باعتبارها جهة مستدينة تحفز القطاع المالي.



29- تحدثت السيدة سارة جاين كليفتن، مديرة حملة اليوبييل للديون، عن تزايد مديونية الدول النامية والأقل نمواً، مشيرة إلى أن هذه الأزمة يمكن أن تخرج عن السيطرة بسرعة. وشددت على أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ليست معياراً دقيقاً لقياس قدرة الدول على تحمل الديون إذ لا يقيس هذا المعيار الإيرادات الحقيقية للحكومات، ولا يأخذ في الحسبان تفاوت أسعار الفائدة بين البلدان، ولا يبين ما إذا كانت التدفقات المتأتية من تسديد الديون ستبقى في البلد نفسه أو ستُنقل إلى الخارج. وتطرق إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى فشل هذه التجربة في المملكة المتحدة، ما ردع الحكومة البريطانية مؤخراً عن اعتمادها وسيلة لتمويل التنمية. ثم اقترحت عدداً من الحلول مثل زيادة الشفافية بشأن القروض، وتخلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن النهج القائم على إنقاذ الدائنين.

30- اعتبر السيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيلوس، في العرض الذي قدمه أن النهج المتبع في تمويل التنمية غير واقعي إذ يطالب بأرقام مالية يصعب تحقيقها، ولا سيما مع انحسار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنطقة العربية. وأوضح أن العجز المالي طال دول مجلس التعاون الخليجي ودفعها إلى اللجوء إلى إصدارات الدين العام. وأكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم إشكالياته، يُعتبر خياراً أفضل من التدخل الحكومي في الأنشطة الإنتاجية، مشيراً إلى أن البديل الوحيد عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو الخصخصة الكاملة. واستعرض السيد إبراهيم عبد الجليل، كبير المستشارين في المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير المنتدى بشأن تمويل التنمية في المنطقة العربية، الذي ساهمت فيه الإسكوا، موضحاً أن هذا التمويل يتطلب مبالغ طائلة، وتطرق إلى أهمية أنواع بديلة من الاستثمار مثل التمويل الإسلامي.

31- ألقت السيدة ناوكو أويديا، نائبة مدير مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كلمة ركزت فيها على تعدد مصادر تمويل التنمية المستدامة ومن بينها المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وشددت على أهمية الشفافية وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وتعبئة الموارد المحلية. وتقدمت بمجموعة من الاقتراحات لتحسين تمويل التنمية منها تحسين استجابة الحكومات لمتطلبات التمويل، واعتماد نهج متعدد القطاعات، وترسيخ التعاون الدولي لتحقيق متطلبات تمويل التنمية.

32- قدمت السيدة رولا مجدلاني، نائبة الأمين التنفيذي بالإنابة في الإسكوا، عرضاً تطرقت فيه إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، مشددة على أن هذا التمويل يتطلب مبالغ طائلة لا يمكن جمعها محلياً في البلدان النامية. واستعرضت الاتفاقيات التي أبرمت في إطار التصدي لتغيّر المناخ، مشيرة إلى مفاهيم المساءلة المشتركة والمتباينة بين البلدان وتحمل البلدان الملوثة كلفة التصدي لآثار تغيّر المناخ. وأنت على ذكر الصندوق الأخضر الذي يتولى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، وشددت على أن توفر الأموال لا يعني دوماً سهولة الوصول إليها، ولا سيما في المنطقة العربية التي تعتبرها عدة جهات مانحة منطقة غنية. وختمت عرضها بتلخيص الأنشطة التي تنفذها الإسكوا لتحليل تغيّر المناخ في المنطقة العربية والتوصيات التي قدمتها في هذا الإطار.

#### رابعاً- الجلسة الرابعة

#### تعبئة الموارد المحلية والآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة

33- ذكر السيد ستيفان برونهوبر، البروفسور في الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم وعضو نادي روما، أن العالم يسعى إلى تمويل التنمية من خلال منظومة مالية عالمية واهية تتعاقب مشاكلها وأزماتها (126 أزمة مصرفية

و400 أزمة نقدية في العقود الثلاثة الماضية). واعتبر أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب منظومة تمويل فعالة واستثمارات بقيمة 5 تريليونات دولار سنوياً، مشيراً إلى أن ثلث أهداف التنمية المستدامة قابلٌ للتحقيق من خلال مساهمة الاستثمار الخاص في حين أن تحقيق ثلثي هذه الأهداف رهناً بتوافر الموارد العامة. وتطرق إلى الاقتصاد الخفي الذي يأخذ العالم في اتجاه مخالف لأهداف التنمية المستدامة، موضحاً أن استخدام الآليات نفسها في مكافحة الإرهاب وفي ملاحقة الجريمة المنظمة والتلاعب بالفواتير التجارية هو نهجٌ خاطئ. وأضاف أن الموارد التي يمكن جنيها من مكافحة هذه الظواهر تقلّ بكثير عما هو مطلوب لتمويل خطة عام 2030.

34- وطرح عدداً من الحلول القائمة على استخدام تكنولوجيا سلسلة السجلات لزيادة الثقة في طاقات المجتمع وتعبئة التمويل باستخدام نهج ينطلق من القاعدة. وذكر أنه بدلاً من الإفراط في التركيز على وضع تشريعات وآليات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، لا بد من ابتكار منظومة نقدية جديدة. واختتم قائلاً إن النظام الحالي لا يتغير من خلال محاربة الواقع بل من خلال بناء نظام جديد.

35- ألقى السيد يان كريجيل، مدير البحوث ومسؤول برنامج السياسات النقدية والهياكل المالية في معهد ليفي للاقتصاد، كلمةً شدد فيها على أن تمويل التنمية ينبغي أن يركز على الحكومات وليس على الأسواق أو القطاع الخاص باعتبار أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب حلاً مستداماً وطويلة الأجل. وتطرق إلى المشهد الجيوسياسي القائم على المصلحة وإلى النزاعات الوطنية الراهنة التي تقوض المصالح الجماعية الإقليمية والدولية. وذكر في هذا الإطار الموقف الأمريكي من مفاوضات تغير المناخ، والحرب التجارية مع الصين، والخلاف بين إيطاليا والمفوضية الأوروبية بشأن الإنفاق الحكومي. وانتقد التوجه القائم على مطالبة الدول النامية بتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في حين أنها تتحمل أعباء المديونية وضغوطاً تقشفية ومشاكل نقدية، موضحاً أننا أصبحنا نبحث عن مصادر ذاتية غير متاحة لتمويل التنمية.

36- وذكر أن الدول المتقدمة لجأت إلى الحديث عن آليات التمويل المبتكرة للتوصل من التزامها بتمويل التنمية، سيما أن هذا الالتزام لا يُلقى عليها الأعباء ولا ينعكس في ميزانياتها خلافاً للمساعدات الإنمائية الرسمية. وأشار إلى ضرورة كبح التدفقات المالية غير المشروعة من أجل إعادة تدويرها لخدمة أهداف التنمية المستدامة، وإجراء التغييرات اللازمة في أوجه الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق تمويل التنمية مثل تخصيص تمويل حكومي للتشغيل، وتحويل بنية الإنتاج، وإجراء تحول هيكلي. وشدد على احترام حق الدول النامية في اكتساب التنمية لا في استئانتها، من خلال فتح أسواق التصدير أمام منتجاتها والارتكاز على النظام المالي المحلي لتمويل التنمية.

37- قدم السيد مانويل مونتيس، كبير مستشاري التمويل والتنمية في مركز الجنوب، عرضاً أوضح فيه أن الشركات التجارية الكبرى تستخدم هياكل مالية معقدة تتيح لها نقل أرباحها وتجنب دفع الضرائب، الأمر الذي يُحمّل الأفراد عبء تسديد الضرائب. واعتبر أن إشكالية المنظومة المالية هي أنها تجعل معظم التدفقات المالية غير المشروعة قانونية، وأن منظومة تحصيل الضرائب لا تساعد في رصد ذلك بل تتسبب في تخفيض الضرائب على دخل الشركات المتعددة الجنسيات. وفي ختام كلمته، أوصى البلدان النامية بتجنب الاتفاقات الضريبية المزدوجة والتخلي عن المنافسة الضريبية مع البلدان النامية الأخرى.

38- تناولت السيدة بهوميكا موتشالا، المستشارة المستقلة في شؤون الحوكمة الاقتصادية العالمية والتنمية المستدامة في شبكة العالم الثالث، أبعاد عدم المساواة في تمويل التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تعوق كفاءة الحق في التنمية وتقوض أسس تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أن

تحصيل الضرائب يتيح إعادة توزيع الثروات لتحقيق المساواة، مشيرة إلى أن الضرائب على الشركات انخفضت عن معدلاتها السائدة قبل الأزمة العالمية، وأن هذا الانخفاض يُعوّض من خلال تحصيل الضرائب من الأفراد، ما يزيد من أوجه عدم المساواة.

### خامساً- الجلسة الخامسة التدفقات المالية غير المشروعة (الدوافع والمحركات وقنوات الإيصال والتحديات الناشئة)

39- ألقى ميسر الجلسة السيد أسامة حبيب، محرر أخبار الأعمال في صحيفة دايلي ستار في لبنان، كلمة حذر فيها من خطورة التدفقات المالية غير المشروعة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، مشدداً على الحاجة الملحة لكبحها حسبما تقتضيه أهداف التنمية المستدامة.

40- أشار السيد كريستوفر كلايخ، مدير تحرير أخبار التجارة والعملة في وحدة استخبارات الإيكونوميست، إلى تعدد التحاليل والأرقام المذكورة في المؤتمر بشأن حجم التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير التجارية، والاتجار بالبشر وبالمخدرات، والجريمة المنظمة. وقدم عرضاً عن المؤشر الذي وضعته مجلة الإيكونوميست لقياس التدفقات المالية غير المشروعة بالاستناد إلى أربع دعائم هي: حماية الملكية الفكرية، وشفافية المعاملات التجارية، والرقابة على المنافذ الجمركية، وأداء أسواق العرض والطلب. وذكر أن أربعة بلدان في العالم قد "فشلت"، حسب المؤشر، في كبح التدفقات المالية غير المشروعة من بينها العراق وليبيا، ما أثار استغراب ممثل العراق الذي أكد أن النفط ما زال مصدر الدخل الوطني الأساسي للعراق وأن الدول "الفاشلة" لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من حجم التدفقات المالية غير المشروعة في العالم.

41- قدمت سعادة النائبة السيدة دينا جمالي، عضو مجلس النواب اللبناني ورئيسة الشبكة المحلية للاتفاق العالمي في لبنان، عرضاً شددت فيه على أن التبنّي الكامل لأهداف التنمية المستدامة يتيح إطاراً متيناً لكبح التدفقات المالية غير المشروعة. واستعرضت أعمال الشبكة التي ترمي إلى دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل الحكومة اللبنانية وتشجيع مختلف أصحاب المصلحة على تحقيقها.

42- ألقى السيدة عيدا أبوكو منساه، المستشارة الخاصة للأمين التنفيذي المعنية بالمبادرات الخاصة وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، كلمة استعرضت فيها عمل اللجنة بشأن دراسة التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها. وأوضحت أنه من الصعب تحديد نطاق تلك التدفقات التي تشكل عائقاً كبيراً أمام تمويل التنمية في القارة الأفريقية، واستعرضت بعض المشاكل المتعلقة بالتلاعب بالقيم والفواتير التجارية، ولا سيما في مجال الاتجار بالموارد الطبيعية في أفريقيا مثل النفط في نيجيريا والنحاس في زامبيا. وأشارت إلى أن حجم التسربات في نيجيريا مثلاً، بلغ في المتوسط نحو 25 في المائة من مجموع الصادرات النفطية لنيجيريا إلى الولايات المتحدة، وأن القارة الأفريقية تفقد حوالي 11 في المائة من حجم تجارتها بسبب التلاعب بالفواتير والعقود التجارية، ما يتجاوز كلفة تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. وختمت كلمتها باستعراض التدابير المتخذة في هذا الإطار، ومنها إنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء لتداول مدى انتشار التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا والجهود المبذولة لاستعادة الأصول المالية المجمدة.

43- قدم السيد عمرو فاروق موسى، رئيس المكتب الفني في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، عرضاً عن التدفقات المالية غير المشروعة، وسُبل مكافحتها، والخسائر المترتبة عليها، ومصادرها، وتحديات كبحها، وعن غسل الأموال وارتباطه بالتدفقات المالية غير المشروعة والجهود التي تبذلها مصر في مكافحته وفي عرقلة التدفقات المالية غير المشروعة. واستعرض هذه الجهود التي تشمل إطلاق النسخة الأولى لاستراتيجية مكافحة الفساد، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

44- ألقى السيد بول كوكراين، الصحافي المتخصص في الشؤون المالية في وكالة "إنترناشونال نيوز سيرفس"، كلمة انتقد فيها فريق العمل المعني بالإجراءات المالية والتابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأشار إلى أن هذا الفريق بدأ نشاطه في مكافحة الفساد واكتسب صلاحيات ونفوذاً واسعاً بعد عام 2001 ولكن الاعتبارات السياسية باتت تغطي على أنشطته. وأضاف أن الفريق يصبّ تركيزه على مكافحة جرائم الإرهاب وتمويلها مع أن التقديرات تشير إلى أن الجرائم العقارية والاتجار بالبشر والأسلحة وغيرها تشكل مصادر رئيسية للفساد وللتدفقات المالية غير المشروعة. وأوضح أن فريق العمل قد أفرط في تشديد الرقابة على مؤسسات معنية بالعمل الإنساني وأهمل مجالات أخرى تنبع منها التدفقات المالية غير المشروعة مثل تجارة السلاح والاتجار بالبشر.

### سادساً- الجلسة السادسة التدفقات المالية غير المشروعة (الحوكمة والفساد والجرائم العابرة للحدود)

45- ألفت ميسرة الجلسة السيدة دينا حركة، المديرية التنفيذية للشبكة المحلية للاتفاق العالمي في لبنان، كلمة تمهيدية أفادت فيها بأن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تغييراً في طرق التفكير وأن تمويلها يتطلب مصادر مستدامة.

46- قدم السيد إنريكو بيسونيو، رئيس قسم تطوير البيانات ونشرها في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عرضاً عن أنشطة المكتب في مجال قياس التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام مؤشر وضعه المكتب بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وذكر أن هذا المؤشر يفنر إلى منهجية قياس، وشدد على أن توافر البيانات ليس كافياً لوضع أدلة مفصلة بل ينبغي التحقق من جودة هذه البيانات، معتبراً أن التقديرات مهمة من أجل زيادة الوعي بشأن حجم التدفقات المالية غير المشروعة. وأوضح أن الأساليب المستخدمة لحساب التلاعب بقيم الفواتير لا تزال غير دقيقة، ما يستدعي تحسين مقاييس الحساب لغايات إحصائية.

47- ألفت السيدة فاندا فيليب براون، مسؤولة برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغز، كلمة أوضحت فيها أن المؤتمر سلط الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة التي تخرج من الدول النامية علماً بأن الإشكالية ترتبط أيضاً بالتدفقات المالية الواردة إلى تلك البلدان. واعتبرت أن هذه الظاهرة تعود إلى عدم قدرة الحكومات على تقديم السلع العامة لمواطنيها، ما يحث الفئات المهمشة على الاستعانة بوسائل اقتصادية بديلة تعتمد على شبكات غير مشروعة أو منظمات إجرامية أو مجموعات متطرفة. وأشارت إلى أن كبح التدفقات المالية غير المشروعة يأخذ أبعاداً مختلفة، حيث أن الاقتصادات الخفية وغير القانونية تستفيد من التدفقات ولكنها توفر أيضاً سُبل العيش لبعض فئات المجتمع. وأوضحت أن معالجة هذه الظاهرة لا تتطلب التركيز على الناحية القانونية في ملاحقة الجرائم المرتبطة بتلك الاقتصادات فحسب، بل تستدعي تحسين الخدمات الاجتماعية التي

تقدمها الحكومات من أجل إزالة الحاجة إلى الاقتصادات غير المشروعة. وفي ختام كلمتها، دعت الدول إلى تحمّل مسؤولياتها وتوفير الخدمات الشاملة لمواطنيها في سبيل التصدي للاقتصادات غير المشروعة.

48- قدمت السيدة كنده حتر، المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية، عرضاً عن الفساد، وتعريفه، وكيفية مكافحته، والمؤشرات التي وضعتها المنظمة لقياسه. وذكرت أن المقاييس وآراء المواطنين تشير إلى ازدياد الفساد في المنطقة العربية، وأن المساعدات التي تحصل عليها البلدان العربية كثيراً ما تُستخدم لأغراض غير مرتبطة بالتنمية. وشددت على أهمية وضع الآليات اللازمة لوضع منظومة جديدة لمكافحة الفساد، قائمة على مفاهيم الشفافية والمساءلة الحقيقية.

49- ألقى السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وكبير المستشارين الفنيين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلمة ركز فيها على ما شهدته المنطقة العربية من تقدم في فهم الفساد ومناقشته وإدراجه في الخطاب السياسي والخطط الوطنية. واعتبر أن التطرُّق إلى قضايا الفساد كان محرّماً في المنطقة العربية، لذا أضاعت المنطقة فرصاً لدراسة كلفة الفساد، وتحول هذا المفهوم إلى مسألة وجهة نظر بدلاً من اعتباره ظاهرة ينبغي التصدي لها في التشريعات الوطنية. وذكر أن الفساد المستشري أصاب المواطنين بالإحباط وأفقدتهم الثقة بحكوماتهم. وشدد على أن القوانين في المنطقة العربية لا تفي بمتطلبات مكافحة الفساد، وأن نُهج التفكير التقليدية المعنية بدراسة مكافحة الفساد لم تنجح في معالجة هذه المشكلة.

50- فُتح باب النقاش فاستفسر مندوب اليمن عن آليات مقارنة التدفقات المالية غير المشروعة والتوقعات للسنوات المقبلة. فأجابت السيدة كنده حتر أن العروض التي قدمها المتحدثون تناولت هذه الآليات وأن مكافحة الفساد تتطلب منظومة للنزاهة الوطنية سيما أن الكثير من الناس لا يزالون يخشون التبليغ عن الفساد. وأضاف السيد بيسونيو أن الحصول على إحصاءات دقيقة في هذا المجال يتطلب تمويلاً وإرادة سياسية. ورداً على سؤال عن كيفية تصدي الدول للفساد، أجاب السيد السبلاني أن المجتمع الدولي يتعامل مع قضية الفساد بسطحية وأن تزايد الوعي لا يعني أننا بلغنا نهاية الطريق، وشدد على أن مسؤولية التغيير ملقاة على الجميع. وأضافت السيدة كنده حتر أن الحكومات تتعامل مع الأرقام الصادرة عن المنظمات وكأنها تسمعها للمرة الأولى، مشددة على أن التغيير ينبغي أن ينطلق من المستوى المحلي وليس من مجرد رقم طرحه منظمة دولية.

### سابعاً- الجلسة السابعة

#### التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتهرب من الضرائب وتجنبها

51- أُلقت الميسرة السيدة زهرا بزّي، مديرة البرامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، كلمة أوضحت فيها أن الضرائب في المنطقة لا تُوظف لإعادة توزيع الثروات، وأن الاقتصاد في المنطقة كثيراً ما لا يعتمد على الضرائب. وركزت على دور منظمات المجتمع المدني في إنجاح المنظومة الضريبية في المنطقة العربية لكي تعمل لصالح المجتمع وليس ضده.

52- قدم السيد ريتشارد مورفي، مدير مركز الأبحاث الضريبية وبروفسور في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة لندن، عرضاً عن مشاكل الفجوة الضريبية، مشدداً على أن الخسائر التي تتكبدها الحكومات في الإيرادات الضريبية محلياً بسبب الاقتصاد الخفي تفوق ما تخسره بفعل التدفقات الدولية الأخرى. واستعرض مختلف أنواع

الإساءات في التعامل مع الضرائب وتبعاتها القانونية، وخلص إلى أن منظومة تحصيل الضرائب والتشريعات المرتبطة بها لا تزال تتيح قنوات للتهرب من الضرائب وتجنبها، مقترحاً إجراء تقييم نوعي للنظم الضريبية وإصلاحها وفقاً للأولويات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي بشأنها. وطرح ميسرة الجلسة سؤالاً عن الإجراءات المطلوبة لسد الفجوة الضريبية، فأجاب السيد مورفي أنه لا بد من تعبئة الإرادة السياسية، وتوفير البيانات، وتعريف التهرب من الضرائب وتجنبها، وتقدير حجم الفجوة الضريبية.

53- ألقى السيد أليكس كوبهام، المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية، كلمة أكد فيها أن أهداف التنمية المستدامة تمثل تحولا للبلدان النامية وتجعل الحكومات الوطنية تستجيب للمواطنين وليس للجهات المانحة من خلال تمويل الاقتصاد من الضرائب المحصلة محلياً وليس من المنح الخارجية. وناقش مسألة تعريف التدفقات المالية غير المشروعة، مفرقاً بين التدفقات غير المشروعة وغير القانونية، ومشدداً على أن القاسم المشترك بين هذين النوعين من التدفقات هو الطابع الخفي. ثم تطرق إلى الملاذات الضريبية، قائلاً إن ما يجعلها ملاذات هو أنها تستقبل الأموال من دون أنشطة اقتصادية تبرر وجودها.

54- قدمت السيدة منال عبد الصمد، رئيسة دائرة التشريع والسياسات الضريبية في مديرية الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية اللبنانية، عرضاً شددت فيه على أن هيئات تحصيل الضرائب يطالها الفساد بسبب المواطنين المتهربين من الضرائب والمستعدين لتقديم الرشاوى لهذه الغاية. واستعرضت بعض الإجراءات المتخذة في الدوائر الضريبية اللبنانية مثل تقديم الخدمات عبر شبكة الإنترنت، وتطرق إلى كلفة الفساد على المجتمع والاقتصاد، معتبرة أن البلدان النامية قد لا تكون مستعدة بما يكفي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب ضعف هياكل تحصيل الضرائب والجمارك فيها. وأشارت في ختام عرضها إلى التقدم الذي أحرزه لبنان في إبرام اتفاقيات الشفافية الدولية وتقديم عدد من التوصيات لتحسين منظومة تحصيل الضرائب في لبنان من خلال التشريعات والتدابير الحكومية.

55- ألقى السيد ولفجانج أوبلانند، منسق البرامج في المنتدى العالمي للسياسات، كلمة أكد فيها أن الضرائب ليست مجرد مسألة فنية بل هي قضية سياسية، مشدداً على ضرورة تحليل هياكل السلطة والملكية عند تناول مسألة الضرائب. وسلط الضوء على الفرق بين مفهوم سيادة الدولة وسيادة القرار الضريبي الذي قد تتخذه أكثر من جهة في الدولة نفسها. وركز على الحاجة إلى إنشاء هيئة ضريبية دولية تشمل عضويتها جميع البلدان، وتحظى بما يلزم من التمكين من أجل موازنة الاحتياجات والسياسات المتعلقة بالضرائب في مختلف الدول للحد من التدفقات غير المشروعة.

56- استعرض السيد أوليفر بيرس، مدير السياسات في قسم الضرائب وعدم المساواة في منظمة أوكسفام، في كلمته أوجه عدم المساواة التي تتزايد مع تعاظم الثروات، ما يعوق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على أهمية مناقشة أوجه الإنفاق الحكومي بدلاً من التركيز فقط على كيفية جمع العائدات الحكومية. وأكد أن قضية الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت محورية بسبب القدرة على اتخاذ إجراءات بشأنها على المستوى الدولي. واختتم حديثه موضحاً أن سباق البلدان النامية نحو تخفيض الضرائب سيؤثر سلباً على الجميع، وإن لم تُتخذ إجراءات ضريبية ناجعة فسيبقى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجرد حلم.

57- ألقى السيد مصطفى عبد القادر، الرئيس السابق لمصلحة الضرائب المصرية مداخلة ذكر فيها أن النظام الضريبي العربي ضعيف وغير منصف وقائم على الإعفاءات مع أن الدراسات تدل على التأثير السلبي للإعفاءات على التنمية. وأشار إلى الحاجة إلى التقريب بين مختلف النظم الضريبية في المنطقة.

### ثامناً- الجلسة الختامية للمؤتمر

58- ألقى المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة، سعادة السفير السيد محمد إدريس، كلمة ختامية أعرب فيها عن جزيل شكره وامتنانه للإسكوا على تنظيم المؤتمر، وأشاد بتنوع المشاركات والمناقشات الثرية التي عكست مختلف وجهات نظر أصحاب المصلحة، وطالب بتنفيذ ما خلص إليه المؤتمر من توصيات ومخرجات في أقرب وقت ممكن. ودعا إلى تحويل هذا المؤتمر إلى منصة دورية ومنتظمة لبحث التقدم في تمويل التنمية من منظور إقليمي وفقاً لمصالح المنطقة العربية. وأكد للمشاركين بصفته رئيساً لمجموعة دول الـ 77 والصين أنه سينقل خلاصات المؤتمر إلى المجموعة أملاً بأن تكون حافزاً لتصحيح مسار تمويل التنمية المستدامة. واختتم كلمته مؤكداً على أهمية الالتزام السياسي في تحقيق أهداف المؤتمر، معلناً أن وقت التنفيذ قد حان وأن المنطقة العربية لديها مصالح تمويلية ينبغي الدفاع عنها.

59- ألقى السيد عمرو نور كلمة أشاد فيها بالمؤتمر باعتباره المحفل الأول من نوعه الذي تنظمه إحدى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، معتبراً أنه مثال يُحتذى به في اللجان الإقليمية الأخرى من حيث التنظيم والمشاركة والخلاصات. وأكد أن المؤتمر عُقد في توقيت دقيق للغاية، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد زخماً في ملف تمويل التنمية إذ سيعقد عدد من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى في العام المقبل لبحث مسارات تمويل التنمية المستدامة وآفاقها في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن المؤتمر عكس شواغل البلدان العربية سيما أن الخسائر الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة مقلقة وتتطلب إجراءات سريعة للحد منها. ووجه السيد عمرو نور التهئة للإسكوا على إصدار أول تقرير في المنطقة يتناول التدفقات المالية غير المشروعة، موضحاً أنه نسّق مع رئاسة مجموعة الـ 77 والصين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك من أجل إطلاق هذا التقرير وتخصيص جلسة لمناقشته ضمن فعاليات مؤتمر تمويل التنمية الذي سيعقد في نيويورك في عام 2019.

60- ألقى السيد منير ثابت كلمة ختامية أشاد فيها بالمداخلات والمناقشات الثرية التي ركزت على حجم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، وبالمقترحات التي ينبغي تنفيذها من أجل التغلب على تحديات تمويل التنمية المستدامة. ووجه الشكر للحاضرين على مساهمتهم في إنجاح المؤتمر، واعتبر أن هذا المحفل قد ساهم في رسم معالم خارطة الطريق التي ستحرص الإسكوا على دفعها قُدماً في مختلف المحافل الإقليمية والدولية في إطار سعيها إلى إعادة طرح أولويات الدول العربية ودعم عضويتها في مجموعة الـ 77 والصين التي ترأسها مصر حالياً وفلسطين لاحقاً.

61- قرأ السيد منير ثابت خلاصات المؤتمر وأوجز معالم خارطة الطريق التي تعكس توافقاً متكاملًا ينطلق من بيت الأمم المتحدة في بيروت. توافقٌ يمهد لاتخاذ إجراءات عملية وجادة في البلدان النامية والأقل نمواً، ويحفز مسارات تمويل التنمية، ويتيح الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة التي ستناط بلجانها الإقليمية أدواراً مختلفة في تمويل التنمية. ويتناول "توافق بيروت حول تمويل التنمية" مختلف ركائز التمويل وفقاً للخصوصيات والمصالح الإقليمية، ويشمل القضايا الهيكلية المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية، والسياسات المالية والضريبية، والاستثمار العام والخاص (الدولي والمحلي)، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة، والمديونية والقدرة على تحملها. ويتقاطع هذا التوافق مع أولويات خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية وخطة عام 2030 بأهدافها السبعة عشر.

مرفق**توافق بيروت حول تمويل التنمية****بيروت، 28-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018**القضايا الهيكلية والنظامية

- 1- نلاحظ أن آفاق تمويل التنمية لا تزال محفوفة بالتحديات، لا سيما في ظل جملة من التوترات التي تواجه البلدان النامية والأقل نمواً نتيجة حالة النقشف التي تسود الأوضاع النقدية العالمية، والتي تزايدت على أثرها تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، واستتبعها ارتفاع في المديونيات إلى مستويات حرجة وصاحبها ارتفاع حاد في كلفة تأمين التمويل. وزادت موجات النقشف المستجدة أوجه عدم المساواة في تمويل التنمية. وتمثل النزعات الحمائية في التجارة والاستثمار بدورها تهديداً لشروط التجارة لدى البلدان النامية وتحدياً ينال من مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتزيد مجمل هذه الأوضاع تحديات تمويل التنمية في السياقات الوطنية والإقليمية. وليست المنطقة العربية استثناءً، فهي ما تزال تتحمل وطأة عزوف التمويل وقصوره عن تحقيق أهدافه ونقص حجمه وعدم عدالة توزيعه.
- 2- ترددت مراراً نداءات تحث على التركيز على تحسين بيئة التمويل الدولية ونظم حوكمتها بما يوازي النداءات الداعية إلى التركيز على حشد المصادر المحلية. واستمعنا أيضاً إلى أن هناك التزاماً لم يوفَ به بعد بمواءمة السياسات المالية والاقتصادية العالمية مع خطة التنمية المستدامة 2030، على نحو يراعي السياقات الإقليمية والقدرات الوطنية على تمويل التنمية المستدامة.

حشد الموارد المحلية

- 3- يمكن لتوسيع القاعدة الضريبية المساهمة في تمويل التنمية المستدامة، غير أن ذلك ينبغي أن يقارب بحذر لاجتناب المزيد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقم الفقر وتدفع بالشركات وبالأنشطة الإنتاجية إلى الانخراط في القطاع غير الرسمي و/أو تحفز التدفقات المالية غير المشروعة. وتولد تدفقات الأموال الساخنة إلى الخارج واسترداد الأرباح على الاستثمارات الأجنبية سياسات ضريبية ضارة. ولذا تلجأ البلدان النامية، بما في ذلك بلدان عدة في المنطقة، إلى توفير حوافز ضريبية مفرطة للشركات وتلجأ إلى تعويض الفارق عبر فرض ضرائب تنازلية (يسهل تحصيلها لكنها تنقل كاهل دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض، ما يثير المزيد من القلق تجاه اللامساواة الاقتصادية).
- 4- استمعنا إلى منظورات قيمة من خبراء دوليين وإقليميين ومن المجتمع المدني والدول الأعضاء، بشأن:

- الحاجة إلى معالجة مسائل الملاذات الضريبية وملاذات السرية المصرفية، والتهرب والتحايل الضريبي على نطاق ضخم، والممارسات المسيئة في التسعير التحويلي، والتجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية، التي تحد جميعها قدرة البلدان على حشد الموارد المحلية لتمويل التنمية المستدامة؛
- رغم الترحيب بأطر مكافحة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح، أكد البعض على أن هناك حاجة إلى إنشاء مفوضية ضرائب تتخرب فيها جميع البلدان تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان تبادل المعلومات الضريبية والإفصاح للعموم عن الملكية النفعية والزام الشركات المتعددة الجنسيات بتقديم تقارير عن نشاطها وأرباحها في كل بلد على حدة لضمان ألا تستمر الممارسات الضريبية الضارة والملاذات الضريبية والولايات القضائية القائمة على السرية المصرفية في تسهيل التحايل الضريبي والتدفقات غير المشروعة؛



- طُرِحَت مقترحات لوضع مؤشرات جديدة تلتقط التباين في الأرباح التي تبُلغ عنها الشركات المتعددة الجنسيات حيثما لا تكون هناك أنشطة تدرها؛
  - تتطلب المنطقة حزمة من التشريعات القائمة بذاتها لمكافحة عمليات غسل الأموال القائمة على التجارة و هيكل مؤسسية على المستويين الإقليمي (جامعة الدول العربية) ودون الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي، أغادير وغيرهما).
- وفي تقدير التقدم المحرز في تحقيق "العقد الاجتماعي القائم على أهداف التنمية المستدامة" و"ميثاق التمويل من أجل التنمية"، ينبغي مراعاة العوامل التالية التي تسم المالية العامة في البلدان العربية:

### التباينات الضريبية الظاهرية تؤدي إلى توصيات عامة غير محددة بالسياق

- 1 ما تزال الكفاءة الضريبية تُقيّم على أساس نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ليس مؤشراً مناسباً لقياس التقدم في التمويل من أجل التنمية. وبالمثل، ليست نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأنسب لتقييم فعالية القدرة على تعبئة الموارد المحلية. وإلى أن توضع مؤشرات مناسبة وموحّدة، تميل التقييمات العامة المستندة إلى هذين المؤشرين إلى تبيان تباينات كبيرة في متوسط نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان غير النفطية والبلدان النامية وأقل البلدان العربية نمواً. وقد يؤدي ذلك إلى توصيات عامة، لا تراعي خصوصيات كل حالة من الحالات على حدة.
- 2 تظل بنية القاعدة الضريبية في المنطقة العربية أقل اعتماداً على ضرائب الدخل (اعتبارات الفقر المتعددة الأبعاد) وأكثر انحيازاً إلى الضرائب على دخل الشركات (البلدان المتوسطة الدخل) والضرائب على التجارة (البلدان الأقل نمواً والاقتصادات المتأثرة بالنزاعات). وما يدعو إلى قدر أكبر من الحيرة أن حصة ضريبة الدخل من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان العربية غير النفطية ظلت مستقرة أو تراجعت خلال الفترة 2005-2014. أما في البلدان النفطية، فنسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً، تصل في بعض الحالات إلى 70 في المائة حسب الثروة النفطية، ولا تشكل الضريبة على الثروة سوى نسبة ضئيلة لا تذكر من مجموع الإيرادات الضريبية في معظم البلدان العربية.
- 3 تشكل هذه التفاوتات الضريبية إحدى المفارقات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية لدى وضع أنظمة الضريبة المثلى استناداً إلى توصيات عامة، بما في ذلك ما يلي:
  - ضمان تصاعدية الضرائب بحيث لا تفاقم الفقر أو تزيد من الأعباء الضريبية على شرائح الدخل العشرية الدنيا، مع أن التحليل التجريبي ما يزال يذهب إلى أن من الأسهل جبي الضرائب التنافسية وأن هذه الضرائب توفر وسيلة سريعة لتوليد الإيرادات العامة؛
  - في الغالب، تعتمد النظم الضريبية في المنطقة العربية على الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة. غير أن الضرائب غير المباشرة تنافسية بحكم تصميمها، ولذا فإنها تميل إلى إلقاء العبء الأكبر على شرائح الدخل المتوسط والمنخفض (وهي الشرائح الأوسع من قاعدة المستهلكين في البلدان العربية). وتشير عملية محاكاة لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن زيادة بنسبة 5 في المائة في معدل الضريبة على القيمة المضافة تدر إيرادات مالية بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس. أما إعفاء المواد الغذائية الأساسية والمنتجات التي يستهلكها الفقراء فيمكنها أن تخفف من تنافسية الضريبة على القيمة المضافة، لكنها لا تبطلها؛
  - قد تسهم الضرائب التصاعدية على الدخل في تحسين المساواة، لكنها ينبغي أن توازن مقابل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الأعم للبلد المعني. أما تشجيع التحوّل الهيكلي (أي التحوّل من الزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى التصنيع العالي القيمة) بتقديم حوافز وتخفيضات ضريبية فتترتب عليه آثار سلبية، إذ أن تدابير كهذه تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية، وتعقد إدارة الضرائب والامتثال لها. وفوق ذلك، هناك حدود لما يمكن أن تقدمه الدول كحوافز ضريبية لتحقيق هذا التحوّل في ظل ظروف الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وظروف المخاطرة السائدة في المنطقة والفجوة التنافسية الظاهرة؛

- توسيع القاعدة الضريبية وفي الوقت ذاته كفالة حد أدنى من الإعفاءات والحوافز الضريبية للشركات (في ظل السباق العالمي نحو القاع وانتشار الملاذات الضريبية) للتصدي لاحتمال سحب الاستثمارات، إلا أن هذه الإعفاءات تؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وغالباً ما تطبق بدرجة عالية من الاستتباب، وإن لم تُطبق على نحو متسق، فإنها قد تؤدي إلى انتهاك مبادئ المعاملة الوطنية؛
- مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة بسبب الضرائب (التحايل الضريبي). تصبح هذه المهمة أكثر تعقيداً بالنظر إلى ضعف قدرات جباية الضرائب، وتزايد العمل غير النظامي، وضعف أطر استرداد الأصول المسروقة، وأوجه قصور ظروف التعاون الدولي على فرض الضرائب على الثروات المدعة في الخارج غير المعلنة، وممارسات نقل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، وغسل الأموال عبر المعاملات التجارية.

#### عائدات متقلبة للموارد لا يمكن التنبؤ بها

- 4- تؤثر البلدان العربية الغنية بالنفط على أسعار النفط بقدر ما تتأثر هي ذاتها بتغيرات أسعاره الدولية. مع ذلك، ما تزال أسعار النفط تُحدّد طبقاً لاعتبارات سياسية عالمية وأخرى تتعلق بالنمو في أماكن خارج المنطقة. ويتبع النمو الاقتصادي للبلدان الغنية بالنفط تقلبات أسعار النفط وكأنه ظل لها. وفي هذه الظروف، تبقى آفاق تسخير الإيرادات النفطية قائمة، وفي حين تستفيد البلدان النفطية من ارتفاع أسعار نفطها، يؤثر هذا الارتفاع سلباً على الاقتصادات المستوردة للنفط. وفي حالة هذه الاقتصادات، تسهم أسعار النفط الأقل في تخفيف الضعف في المالية العامة والموازن الخارجية، لكن الفوائد الناجمة عن انخفاض فواتير الواردات النفطية يقابلها جزئياً انخفاض في أسعار الصادرات من السلع الأساسية غير النفطية في البلدان العربية الفقيرة بالنفط.

#### الضرائب تحت تأثير الاقتصاد الضل

- 5- هناك ارتباط سلبي بين القدرة رفع الإيرادات من الضريبة على الدخل وبين حجم الاقتصاد الموازي. ولا بد من الحذر في تقييم التوصيات العامة التي تدعو إلى إصلاحات ضريبية، لأنها قد تثبط إمدادات القوى العاملة والإدخارات وتوفر حوافز أكبر للتهرب من الضرائب وتدفع بالمزيد من الأنشطة إلى القطاع غير الرسمي، ما يزيد صعوبة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بينما يمكن جني إيرادات هامة بإزالة هذه التدفقات.

#### تسرب الضريبة على أرباح الشركات وتآكل القاعدة الضريبية

- 6- يؤثر فرض الضرائب على درجة التهرب منها. لذا، لتعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية، يظل من الأولويات التصدي لممارسات نقل الأرباح وتآكل الأوعية الضريبية. فنقل الأرباح والتخطيط الضريبي العدواني والانتفاع غير المستحق من المعاهدات الضريبية تسمح كلها مجتمعة للشركات المتعددة الجنسيات باجتناح دفع الضريبة على دخلها في البلدان التي تزاول فيها أنشطتها.

- 7- تؤثر سلباً الإعفاءات والحوافز الضريبية الممنوحة للشركات، وهي تنازلية بطبيعتها، على جهود تعبئة الإيرادات المحلية وتعدّد إدارة الضرائب وتحفز التهرب والتحايل الضريبي وتشجع سلوك السعي إلى الربح، كما تؤثر سلباً على بيئة الأعمال. وما يزال السباق نحو القاع، فيما يتعلق بالضرائب على أرباح الشركات في العالم، يوهن قدرة العديد من البلدان على تحصيل الإيرادات المحلية، لا سيما في ظل ازدياد حركة رأس المال.

#### الرباعي غير المتسق

- 8- ينبغي على البلدان أن تتنبه إلى التعقيدات الناجمة عن "الرباعي غير المتسق"، وهو مفهوم في علم الاقتصاد العالمي يصف كيف أن أسعار الصرف الثابتة واستقلال السياسة النقدية وحرية حركة رأس المال وحرية التجارة لا تتساقط معاً. بعبارة أخرى، قد يكون تقليص عجز الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، بينما تفرض أسعار فائدة تقديرية للسيطرة على

التضخم، نوعاً من الضرائب الخفية على المدخرين والتجار التي تتخذ شكل ارتفاع في تكاليف تمويل التجارة وزيادة في مدفوعات خدمة الدين العام. وقد تكون لهذا الوضع آثار انكماشية تتسبب بانخفاض الإيرادات الضريبية، ما يطلق العنان لهروب رؤوس الأموال في ظل تزايد حركية رأس المال.

9- في ضوء ما تقدم، ثمة حاجة إلى تقييم إنتاجية الضرائب المرتبطة بتوسيع القاعدة الضريبية وبتقليص النشاط غير النظامي والتهرب الضريبي. ولا يمكن تصميم السياسات الضريبية المثلى دون الاعتداد بهذه المتغيرات بإخضاع المزيد من الأنشطة الاقتصادية للتغطية الضريبية على دخول الأفراد والشركات. وإلى أن يتم ذلك، ستظل التوصيات المتعلقة بتصميم السياسات الضريبية المثلى تغفل التعقيدات التي يفرضها الاقتصاد غير النظامي والتهرب الضريبي في ظل "الرباعي غير المتسق". وقد يضيف توسيع القاعدة الضريبية ما يصل إلى 2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، غير أن ضعف السجلات الضريبية وتعقيد الإجراءات الضريبية يجعلان تحليل الامتثال للضرائب والعدالة الضريبية ضعيفاً.

#### توليد الإيرادات العامة على المستوى دون الوطني

10- تستدعي المقترحات الداعية إلى اعتماد نماذج تمويل دون وطنية تفكيراً معمقاً، فهي تفترض أن البلديات والمحافظات تتمتع بحد أدنى من اللامركزية يتيح لها إدارة مواردها الخاصة والاستفادة مستقلة من الأسواق المالية للحصول على رأس المال. لكن هذه المقترحات تميل إلى إغفال أن هذه المستويات من اللامركزية قد لا تكون موجودة في العديد من البلدان العربية. ولذا فإن تنفيذ بعض المقترحات الصادرة مؤخراً في هذا المجال يستلزم إصلاحات دستورية وقانونية. غير أن هذه المقترحات تغفل إلى حد كبير الاعتبارات التي تحدّد عموماً درجة اللامركزية، لا سيما في البلدان المصابة بالنزاعات، حيث لضمان بسط السلطة الإقليمية أهمية قصوى.

11- تؤدي اللامركزية الضريبية إلى تحويل الإيرادات من الحكومات المركزية، التي تكون وتائر إنفاقها الرأسمالي أعلى، إلى الحكومات الإقليمية والمحلية التي تنفق أكثر نسبياً على الاستهلاك: هناك عبر المنطقة فجوات كبيرة في الإنتاجية والاستثمارات الرأسمالية والدخل بين المدن والأرياف. ولذا قد تكون النتيجة إلحاق ضرر بالتعديرات الهيكلية والتحويلية. فقد تحوّل اللامركزية الضريبية وجهة استثمارات رأس المال العام لأن الأولويات الوطنية يحتمل ألا تتماثل مع أولويات الإدارات دون الوطنية. وهكذا يُرجّح أن تزيد لامركزية السلطة الضريبية اللامساواة بين المناطق الجغرافية. ورغم هذه المشاكل الحادة، هناك من الحجج ما يبرر إسناد بعض الضرائب إلى الإدارات دون الوطنية حيثما أمكن.

#### الإيرادات العامة وترشيد الدعم

12- تحمل مقترحات إلغاء معونات الدعم للمياه في طياتها تداعيات اجتماعية واقتصادية كبيرة للمنطقة العربية. وقد يتيح ترشيد الإعانات بديلاً أنسب وأكثر قابلية للقياس لضمان تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة. وتحاول نُظم ضريبية كثيرة أن تخفّف من الطبيعة التنازلية لضريبة القيمة المضافة (من خلال فرض معدلات مختلفة و/أو استثناء عدد من السلع والخدمات من القاعدة الضريبية). غير أن هذه التدابير تغفل التمييز بين دافعي الضرائب على نحو يتيح تحسين تقديم الخدمات أو توجيهها لمصلحة الشرائح المنخفضة الدخل، بل إنها بدلاً من ذلك بمثابة معونات دعم معممة تستفيد منها الشرائح الأغنى في المجتمع وتتكدس المالية العامة كلفتها الباهظة.

13- يؤثر تسعير تلوث المياه الهواء وانبعاثات الكربون قلقاً حاداً، إذ أن هذه الإجراءات قد تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للبلدان العربية والتحول الهيكلي فيها وقد تؤثر سلباً على التجارة المتعددة الأطراف. على العكس من ذلك، يسهم تقديم حوافز للاستثمار في المشاريع الخضراء المتعلقة بالتحول الهيكلي في زيادة فرص الحصول على طاقة نظيفة ميسورة. فعلى سبيل المثال، حسبما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، كانت المشاريع الناشئة من الصفر بمثابة محركات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. غير أن هناك قيوداً على قيم وأنواع الحوافز التي يمكن أن تقدم دون الإخلال بقواعد التجارة المتعددة الأطراف.